كلمة في ندوة المعجم التاريخيّ للُّغَة العربيّة

أيُّها السّادةُ والسّيّداتُ :

السّلام عليكم ورحمةُ الله وبركاته:

كان المعجم التّاريخيُّ للُّغَةِ العربيّة فكرة وحُلُمًا تردّدَ في أروقة المجامع اللّغويّةِ العربيّة، وفي ضمائر المختصّين باللُّغَة العربيّة والمحبّين لها، ثمّ كان مشروعًا أُلِّفَتِ اللّجان وعُقِدت له الاجتماعات، وشُدَّتْ من أجله إلى القاهرةِ الرّحالُ، ومضت عليه عقود، كان فيها من التّأخُّر والإبطاءِ والتعثُّر والتّوقّف ما كان، حتّى إذا تكفَّلَ سموُّ حاكم الشّارقة الشّيخ الدكتور سلطان القاسميُّ منذ سنة ٢٠١٧م بهذا المشروع ورعاه رعاية كريمة مباركة دالّةً على حُبِّه للعلم والعلماء وحرصِه على العربيّة وخدمتها وخدمة تراثِها العريق، وتبنّى مجمع الشّارقة الإشرافَ الإداريّ عليه بتعاون وثيق مع اتّحاد المجامع العربيّة، وتنسيق مع المجامع العربيّة والمراكز والمؤسسات اللُّغويّة الأخرى كان الحصادُ والإنجازُ في بضع سنين، وصارتِ الفكرة واقعًا، والحُلُم حقيقةً.

إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لمجدٍ تلقّاها عَرابةُ باليمينِ

وقد كان من المقدور أن يُشاركَ مجمع اللغة العربيّة في دمشق في إعداد هذا المعجم، وكان يُعِدُّ العُدَّةَ لتدريب فريقين من المحرّرين في بيروت في آخر عام ٢٠١٩م، لكنّ الأحوال الصّحّيّة العالمية بسبب كورونا حالت دون ذلك، وانتظرنا، لكنّ الإنجازَ سُرعانَ ما رمى الانتظارَ وراءَ ظهرِه، فقد صدر من المعجم التاريخي للغة العربية في عام ٢٠٢١م سبعة عشر جزءًا، ورأى مجمع الشّارقة مشكورًا رأيًا فيه منَ التّقدير لمجمعنا مجمع اللغة العربية بدمشق وحُسنِ الظَّنِ به ما فيه، إذ أسنَدَ إليه مُهمّة المراجعة والتّدقيق لما صدر من أجزاءٍ، وقدِ استجاب المجمع لذلك، وأنجز بكلِّ أمانةٍ ومسؤوليّة حتّى أيّامنا هذه مراجعةَ أحد عَشَرَ جزءًا، وتدقيقَ بعض الملازم المستعجلة.

ومن واقع هذه التّجربة العلميّة المفيدة الّتي كان لنا فيها معاينة ومعاناة ونظر ومعرفة يمكننا الحديثُ عمّا بدا لنا في هذا المعجم التّاريخيّ من مزايا عامّة أو مقيَّدة، وتقديراتٍ تدخل في باب المأمول والاقتراح.

فمن مزايا هذا المعجم فيما بدا لنا:

١- سرعة الإنجاز الفائقة. وهذه محمدة اختصرتِ الزّمن أيّما اختصارٍ، ففي أربع سنواتٍ أُنجِزَ منَ المعجم سبعةٌ وستّون مجلّدًا، ومنَ المتوقَّعِ أن يصدر المعجم مكتملًا قبل انقضاء هذا العقد في مئة وعشرين مجلّدًا. ولو تُرِكَ إنجازُه على الوجه الّذي يكون عليه إنجاز المعاجم المماثلة في بعض المجامع العربية لاحتاج إنجازُه إلى أزيدَ من مئة عامٍ.

على أنّه أعشبت في ظلال هذه السُّرعة الفائقة هفواتٌ متناثرة هنا وهناك أنبتتها العجلةُ أوِ السّهوُ أو غيرهما على أيدي بعض المحرّرين والمراجعين، ولا شكَّ أنَّ مسعى لجنة المراجعة والتّدقيق الجادَّ المتأنّيَ كفيل بإزالة آثار تلك العجلة ما أمكن بعين البصير ويد الفطِنِ العارف الخبير.

٢- المعجم التّاريخيُّ يقوم على الاستقصاء في جمع ما وقع في معاجم العربيّة، والاستدراك والزّيادة عليها، ولذلك وقع ما صدر منه، وهو القسم الّذي يستوعب الموادَّ المبدوءة بحروف الهمزة والباء والتّاء إلى حرف الضّاد، في سبعة وستين مجلّدًا، والتقدير أن يكون بتمامه كما ذكرتُ قبلَ قليلٍ في مئة وعشرينَ مجلّدًا. وهو لذلك يُعدُّ أكبرَ معجم لغويٍّ عامٍّ للُّغة العربيّة يصدر في تاريخها الممتدّ المتطاول.

٣- المعجم مبنيٌّ على وفق مناهج معاجم المحدثينَ: موادُّه مرتّبة ترتيبًا ألفبائيًّا بحسب الحرف الأوّل من جذر المادّة، ومفرداتُ المادّة الواحدة مُصنَّفة في الغالب قسمينِ: قسمٍ يضمُّ الأفعال، مرتّبةً بحسب عدد حروفها؛ الثُّلاثيُّ فما زاد عليه، مع مراعاة الترتيب الهجائيّ فيما زاد على الثّلاثيّ، وقسمٍ للأسماء تُسرَد فيه الأسماءُ بحسب ترتيب حروفها، دون مراعاة عدد أحرفها؛ وإلى هذين القسمين قد يكون للحرف موضعٌ يوسَمُ بالأداة.

وفي هذا التّصنيف تيسير على القارئ للوصول إلى مرادِه بأقلّ جهدٍ ووقتٍ.

٤- كان من منهج المعجم بيانُ صلة بعض الموادّ بما شاكلها وكان من أشباهها في النُّقوش القديمة، وفي اللُّغات العروبيّة المشهورة باللُّغاتِ السّاميّة، ويكون ذلك في مدخل المادّة قبل عرض مفردات المادّة. وهذا ملمح حسنٌ في ذاتِه يُنبِّه على الماضي السّحيق لتلك المفردات، وعلى تحوّلاتِها البِنَويَّة والدّلاليّة، وعلى الأرومة الواحدة الّتي تحدّرت منها تلك الكلمات.

وعلى أنّ ذلك يجب أن يجريَ على أصولِه العلميّة المحكَمةِ بالدّليل والبيّنة؛ يعتمدُ على المصادر العلميّة الموثوقةِ، ويبتعد في تفسير ذلك وبيانِه والاستدلال له عنِ الأخبار الضّعيفة والرّوايات التّوراتيّة؛ وأن يكون مُطَّردًا يستوعب كلَّ ما له من الموادِّ صلةٌ بذلك.

٥- كان من منهج المعجم التّاريخي للُّغَة العربيّة التّنبيهُ على المعاني الكُلّيّة للمفرداتِ الّتي تشتملُ عليها الموادُّ، ذلك المدرك العميق القويم الّذي استنبطه ابن فارسٍ، وأفادَ منه فريقٌ من العلماء في معاجمهم، وطبَّقَه (المعجم الكبير) الّذي اقتدى به المعجم التّاريخي في ذلك وفي غيره ونظر إليه وأفاد منه.

وهذا مسعًى حسنٌ، والمأمولُ أن يُبنى ذلك بيد الإحكام والدّقّةِ، وبنظر عميق نافذٍ، وأن يكون على وَفْقِ ضوابطَ صحيحة دقيقةٍ، ويكونَ مطّردًا حيث ينبغي.

٦- بُنِيَ المعجم التّاريخيُّ على منهج وصفيٍّ تاريخيٍّ، اعتزلَ سياسة النّبزِ ولهجة الاتّهام الّتي أُولِعَتْ بها بعضُ المعياريّات المتجنّيةِ الّتي يَسرُّها أن تُلقيَ أحكامَ الضّعف والخطأ والشُّذوذ جزافًا على بعض وجوه الاستعمال عن هوًى، أو عن غير علم. ومن الملامح الدّالّة على ذلك في هذا المعجم غيابُ أحكام التّضعيفِ والمنعِ والتّغليطِ والتّشذيذ والاستِهجان، وتَدوينُ بعضِ الألفاظِ والعبارات الّتي تبارى بعضُ المشتغلين في التّصحيح والتغليط اللّغويّ في هجائها والتّنقُّص منها وتغليطها. ومن هنا نرى أنّ وصف بعض وجوه الاستعمال في هذا المعجم أحيانًا، أو بعض معاني الألفاظ بأنّه مولّدٌ أو مُحدَثٌ أو مجمعيٌّ= هو

وصف زمنيٌّ محضٌ لا ينطوي –ولا ينبغي أن ينطويَ– على حكم قيمة سلبيٍّ فيه شيءٌ من تنقُّصٍ وإزراء.

على أنّ ذلك لم يكن مطّردًا؛ لذلك غابت عن هذا المعجم ألفاظ رماها قومٌ بسهام الخطأ ورماح الانتقام، وحاكموها محاكمة الجاني، وهي براءٌ من كلِّ ذلك، وقد كان حقُّها أن تُذكَر وتُدوَّنَ في مواضعها من مواد المعجم وأبوابه دون تَردُّدٍ ولا وَجَلٍ.

٧– كان من مقاصد هذا المعجم التّاريخيّ تقييدُ المعاني ووجوهِ الاستعمالِ الّتي فاتَ القدماءَ تقييدُها، وتقييدُ المعاني ووجوهِ الاستعمالِ المستحدَثَةِ إن دلَّتْ عليها شواهد الاستعمال، أو دوّنتها بعضُ معاجم المحدثين.

وهذا المقصدُ على أهمِّيّته وفائدتِه لم يكن له حضور دائمٌ، بل كان يَتردَّدُ بين الخَفاء والتّجليّ. والمأمول لذلك أن يكون للمحرّرين حساسيةٌ واستجابةٌ دقيقةٌ ظاهرةٌ في التقاط تلك الصُّوَر منَ الاستعمال والمعاني، وتدوينها على وجهها في مواضعها بدقّةٍ وإحكامٍ.

٨– لم يقتصِرِ المعجَمُ التاريخيُّ في استدلالِه على ما كانتِ المعاجم تقتصر عليه من آي القرآن الكريم وقراءاته وحديث النبيّ صلّى اللهُ عليه وسلّم وأقوال السّلف الأوّلين، والأمثال والأشعار؛ فقد زادَ على ذلك، فاستدلَّ بالنُّصوص المؤازرة من كلام العلماء والأدباء والفقهاء والمفسّرين والمؤرّخين ومَنْ إليهم. وهذه تَوسِعةٌ ينبغي أن يُنظَر إليها بعين الدّقّة والتّقدير؛ لأنَّ مَيدانَ اللُّغة أوسعُ من تلك المصادر المعهودة، والاستدلال في باب الاستعمال اللُّغَويّ ليس محصورًا بها. وفي هذا تقدير لتلك النُّصوص المساندة، ما كانت بمأمنٍ من آفةِ التّصحيف والتحريف، وحُفِظَتْ منَ الأخطاء القطعيّة الصُّراح.

٩– لم تقتصر شواهدُ هذا المعجم القرآنيّةُ والحديثيّة والشّعريّة والنّثرية الأخرى على ما ردّدَتْهُ المعاجم، ينقل من هذا المعجم شيئًا ومن ذاك شيئًا آخر، بلِ اغتَنَت شواهِدُه بما لم يكن في تلك المعاجم من شواهدَ هُدِيَ المحرّرونَ إليها بعد البحث والنّظر في المدوَّنةِ الّتي اعتُمِدَت في بناءِ المعجم.

١٠– كان المعجم حريصًا على أن تكون أكثرُ شواهدِه من شواهد الاستعمال، ومن هنا كان يُقدِّمُ شاهد الاستعمال على النَّصِّ المعجميّ، من قرآن وحديث وأثر ومثل وشعر، ونصوص مؤازرة، ثمَّ يأتي بالنّصِّ المعجميّ تأييدًا لما كان وتأكيدًا، وللتنبيهِ على الامتداد الزّمنيّ لهذا الاستعمال في العصور المختلفة. فإذا فاتَهُ شاهد الاستعمالِ لهذا المعنى أو ذاك لجأَ إلى النّصِ المعجميّ وحدَهُ كالمضطَرِّ إليهِ اضطرارًا.

١١– حاول المعجم الاستفادةَ من موضوع تكملة المادّة اللُّغويّة، فبنى أفعالًا لم يُؤثَر عنِ العرب استعمالُها، ولم تنصَّ عليها المعاجم؛ لورود دليل أو أكثَرَ على استعمالِهم لمصادرها أو بعض مشتقّاتها.

ومن هنا كانت تتردّد فيه هنا وهناك: هذا الفعل لم يُستعمَلْ من قبلُ بهذا المعنى، وقد استُعمِل مصدرُهُ؛ أو هذا الفعل لم يُستعمَلْ من قبلُ بهذا المعنى، واستُعمِلَ المشتقُّ منه.

ومنَ المأمول في هذا المعجم، فيما بقي منه من أجزاءٍ، أو في طبعته التّالية، ممّا نراه مفيدًا، إذا جرى

على أصله وفي موضعه:

١- تزويد المعجم بالصُّوَر والأشكال والمصوّرات والرُّسوم المناسبة الّتي تُساعدُ على توضيح بعض وجوه الاستعمال والمعاني الدّقيقة، ولا سيّما تلك الوجوه والمعاني الّتي باتت غائبة عن حياة أكثر النّاس في زماننا، وعن استعمالهم اللُّغويّ المعتاد.

٢- أن يُلحَقَ بالمعجمَ بعد إنجازه تامًّا جزءٌ مُستدرَكٌ كلَّ خمس سنواتٍ يضُمَّ وجوه الاستعمال الجديدة وصور التعبير المستحدثة الطّارئة الّني حدثت بعد تأليف المعجم، أو الّتي فاتَ المعجمَ تدوينُها في وقت إعدادهِ، ويضُمُّ الإضافات الّتي تُغني المعجم من الشّواهد المناسبة ووجوه التعبير المستدركَة القديمة؛ فضلًا عن التّصحيحات الّتي يكون بها إصلاحُ بعض ما وقع في المعجم من أخطاءٍ وهفواتٍ فاتَ المحرّرين والمراجعين في مرحلتي الإعداد والمراجعة والتّدقيق تصحيحُها.

وتُصنَّفُ مادَّةُ هذه المستدركاتُ مرتّبةً التّرتيب الهجائيّ المناسب بحسب أبواب المعجم مادّة مادّةً. وإذا طُبِع المعجم طبعة جديدةً أمكَنَ توزيع موادِّ هذه المستدركات في مواضعها المناسبة من مجلّدات المعجم، بحسب موادّها، مع مراعاة ما يقتضيه منهج المعجم في ترتيب مفرداتِ المادّة في موضعها من بابها. وإلّا بَقيَتْ مجلّداتُ المعجم على حالها، وكانت تكملةً للمعجم التّاريخيّ وذيلًا وصلةً.

٣- العمل على اعتماد أوثق المصادر والطّبعات الّتي تُنقَلُ وتُوثَّقُ منها الشّواهد والنُّصوص المساندة؛ حفظًا لمادّة المعجم في ذلك من عدوى التّحريف والتّصحيف وأوهام الضّبط الّتي تتردّد في بعض المصادر والطّبعات السّقيمة لغفلةٍ أو جهلٍ أو تقليدٍ.

٤- هذا المعجم بلا شكٍّ هو ثمرة عملٍ جماعيٍّ، وراءَه فريق عملٍ كبيرٌ منَ العلماء والمحرّرين والمراجعينَ المعتمَدينَ؛ فقد أسهم في إعداده مئاتُ العلماءِ والخبراءِ والمحرّرينَ والمقرّرينَ والمراجعينَ والمدقّقينَ من سبعةٍ وعشرينَ دولةً، وستةَ عَشَرَ مجمعًا لغويّا ومركزًا ومؤسسة. والمناسبُ لذلك أن يكون السَّعيُ حثيثًا لتحقيق أعلى ما يمكن من التّنسيقِ وتوحيدِ طريقة العمل بين أولئك الخبراءِ والمحرّرين والمراجعين، في التزام خطّة المعجم ومنهجه، وصياغة عبارته، وتوثيق شواهده ونصوصه، والتزام ما يجب وينبغي من وجوه الخدمة والإجراءات العلميّة والمنهجيّة واللُّغويّة؛ لئلّا يكون التّفاوتُ في الإنجاز، وفي الجَودة والإتقان؛ إلّا في أضيَقِ مجالٍ.

٥- العملُ على تحقيق صفة الاطّراد في التزام المنهج المتّبع وتنفيذ إجراءاته اللّازمة، ووجوهِ العناية الواجبة أو المستحسنة في إعداد هذا المعجم؛ لئلّا يجد التّذبذب والاختلاف مدخلًا متّسعًا له إلى مادّة المعجم وشواهده ونصوصه المؤازرة ومستقرًّا فيها.

٦- المعجم التّاريخيُّ هو معجمٌ لغويٌّ عامٌّ، لا معجم بلدانٍ، أو رجالٍ، أو كُتُبٍ، أو مصطلحات علميّة خاصّة، فالمناسب لذلك التزامُ حدوده الموضوعيّة، ونفيُ ما ليس له صلة بذلك عنه.

٧- السّعيُ إلى تعيين أصول الألفاظ الدّخيلة والمعرّبة القديمة والحديثة باطّرادٍ تعيينًا علميًّا مؤيَّدًا بالدّليل العلميّ، بعيدًا عن الحَزْر والظنّ والتّخمين.

٨- العمل على خدمة الشّواهد والنُّصوص المساندة بأوجه الخدمة الّتي تساعد على بيان المقصود وفهم المراد، ببيان مناسبة الشّاهد أو موضوعه على الوجه الصّحيح ما احتاج الأمرُ إلى ذلك، وضبطِ ما ينبغي ضبطُه من ألفاظِهِ، وشرح ما يحتاج إلى شرحٍ من مفرداته وتراكيبه، وبيان المعاني الدّقيقة فيها بإيجاز ويُسرٍ، واستعمال علامات التّرقيم على وجهها وأصولها في مواضعها المناسبة.

٩- إغناء النُّسخة الإلكترونيّة للمعجم التّاريخيّ بمزيد منَ الشّواهد والأمثلةِ في العصور الخمسة المعتَمَدةِ في تصنيف المعجم، وهذا إذا ما تعذَّرَ في النُّسخة الورقيّة لضخامتِه ممكنٌ ميسور في نُسختِه الإلكترونيّة.

ولا شكَّ في أنّ إغناء المعجم التّاريخيّ بالشّواهد والأمثلة المتنوّعةِ سيوسِّعُ دائرةَ أغراضه، ويُعزِّزُ الفائدةَ المرجوّة منه لدى الطّلّاب والباحثين والكُتّابِ، فيُمكّنهم منَ الوقوفِ على ألوانٍ شتّى منِ استعمالاتِ كلماتِ المعجم قديمًا وحديثًا في دلالاتِها المختلفة؛ إضافةً إلى إمكانِ تتبُّعِهم التّاريخيّ لدلالات هذه الكلماتِ.

١٠- العناية بالفقرات الّتي تُعنى باللُّغات السّاميّة والنُّقوش القديمة، بضبطها على وجهها، باعتدالٍ، فلا إسرافَ في ذلك ولا شُحَّ، وتقسيمِ الكلام فيها التَّقسيمَ المناسِبَ، وبيانِ بعضِ ما فيها البيانَ الوافيَ، وإقامةِ عبارتِها على الوجهِ الصّحيح الدّقيق المبين، وترقيمِ الكلام فيها بعلامات التّرقيم المناسبة أصولًا.

١١- تفصيلُ القول في تصنيف بعض أنماط الشّواهد، وبعض الشّواهد والنُّصوص المؤيّدة؛ فشواهد القرآن الكريم مثلًا على الوجه الّذي يقتضيه النّظر الصّحيح قِسمان: قِسمٌ مكيٌّ يجب أن يُصنَّف في عصر ما قبل الإسلام، وقِسمٌ مدنيٌّ يجب أن يُصنَّف في عصر الإسلام، وليس منَ الحقِّ أن يُصنَّف في العصر الإسلاميّ ما كان من القرآن مكّيًّا باتّفاق نزل في السّنوات الأولى من البِعثة.

وحديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قسمان، منه ما كان قبل الهجرة، وينبغي أن يُصنَّفَ في العصر الأوّل، ومنه ما كان بعد الهجرة النّبويّة، ويجبُ تصنيفه في العصر الثّاني.

وتصنيف بعض شواهد القرآن الكريم، وبعض شواهد الحديث النّبويّ في عصر ما قبل الإسلام تصنيفٌ زمنيٌّ محضٌ، يُوافقُ النّظرَ العلميَّ الصّحيحَ، وليس وراءَهُ أيُّ شُبهةٍ قد يُثيرُها بعضُ النّاسِ.

وشِعرُ بعض الشُّعراء الّذين كانت حياتُهم كلُّها في عصرٍ ما إلّا سني وفَياتِهم الّتي وقعت في السّنة الأولى أو الثّانية من مطلع العصر التّالي =ينبغي أن يُصنَّفَ كما يقتضي النّظر الصحيح فيما قبل تاريخ وفاتِهم، إلّا ما قيل منه بدليل صحيح في سنة الوفاة.

وكلام بعض العلماء والأدباء والمصنّفين يجب أن يُصنَّفَ بالنّظر إلى تاريخ تأليف كتبهم الّتي ورد فيها

كلامهم إذا عُلِمَ، لا بالنّظر إلى تاريخ وفياتِهم.

١٢- من المأمولِ الّذي يرقى في بعض جوانِبِه إلى مرتبة الواجبِ أن يُصدَّرَ الجزءُ الأوَّلُ بالمقدمة المناسبة الوافية، وببيانِ المنهج الّذي جرى عليه إعداد المعجم على وجه التّفصيل؛ والتأريخِ الدّقيق لمراحل إعداد المعجم وإنجازِه، وذِكْرِ المشاركينَ في ذلك في جميع مراحلِهِ من الأفراد والمؤسّسات، وذِكْرِ شهادات العلماء والباحثين والمختصّين فيه، ولا سيّما ما كان منها علميًّا عميقًا ودقيقًا؛ وذِكْرِ الوثائقِ والمراسلات والخُطط المتعلّقةِ بالمعجم وإعداده، إلى غير ذلك.

١٣- السّعيُ إلى الاختصارِ فيما لا يَضُرُّ اختصارُه، من مثلِ الاستغناء عن بيان الحدود الزّمنيّة لعصر الشّاهد أو النَّصِ، عند ذكر كلِّ شاهدٍ أو نصٍّ، اكتفاءً بذكر رمز العصرِ الّذي يتعلَّقُ به الشّاهد أوِ النَّصّ قبلَه في السّطر الّذي يرد فيه ذلك الشّاهد أو النّصُّ، مع بيان المقصود بتلك الرّموز وحدودها الزّمنيَة في صفحة الرموز والمختصرات، وهي الصّفحة الأولى من كلِّ جزءٍ. وهذا يعطينا مساحة ما بين ثلاثة وأربعة أسطُرٍ في كلِّ صفحة يُمكِنُ أن تُشغَلَ بشواهدَ أو نصوصٍ أخرى، أو بمعانٍ ودلالاتٍ أخرى.

وهذا النّهجُ يُعدُّ تأييدًا لما كان في المعجم أحيانًا من ملامح الاختصار، من تَرْكِ تَكرار شرح بعض الدّلالات اكتفاءً بالإحالة على مواضع الأشباه والنّظائر قبلًا أو بعدًا، والاستغناء عنِ التّصريح بما كان من المشتقّات والمصادر قياسيًّا.

لا شكّ أنّ (المعجم التّاريخيّ للُّغة العربية) يُعَدُّ إنجازًا طيّبًا للُّغة العربيّة، وعملًا جليلًا منَ الأعمال العلميّة واللُّغويّة والمعرفيّة المهمّة الّتي تُسهم في خدمة اللغة العربية ونشرها وتعليمها. فإذا خالطَه ما يخالطُ صنائع البشر من شيء هنا وشيء هناك لأمرٍ ما فلأنّ الكمالَ لله وحدَه.

هذا ما يُمكن قولُه، أو بعضُ ما يُمكنُ قولُه، صدَرْنا فيه عن عين العدل والإنصاف تزكو بأقباسِ الرّضا وبركة الزّمان وفضل المكان. ولو كان هذا المعجم التّاريخيُّ للُّغةِ العربيّة صادرًا عن مجمعنا مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق لما قلنا إلّا ما قد قيل.

هذا، وإنّ لجان المراجعة والتّدقيق في مجمعنا هذا لتُحبُّ أن ترى آثارَ مراجعتِها وتدقيقِها في هذا المعجم ظاهرةً في نُسخته الإلكترونيّة في موقع مجمع الشّارقة، وفي طبعته الورقيّة التّالية، لما في ذلك فيما نقدِّر من فوائدَ جليلةٍ جمّة ترتقي به، وتبرِّئهُ ممّا تناثر فيه هنا وهناك ممّا لا تخلو منه صنائعُ البشر.

والحمد لله الّذي تدوم بفضله النِّعم وتتمُّ الصّالحات، والحمد لله ربّ العالمين أوّلًا وآخرا.

د. عبد النّاصر إسماعيل عسّاف

عضو مجمع اللغة العربيّة بدمشق

١٧/ رمضان/ ١٤٤٥هـ= ٢٠٢٤/٣/٢٧م